

سياسة حكومات مدن العالم الثالث تجاه الفقراء

الفصل التاسع والعشرون من كتاب جغرافية الحضر : منظور عالمي

ترجمة بتصرف

أ.د. مضر خليل عمر

المقدمة

مع زيادة وتيرة التحضر والنمو الحضري ، فإن قدرة معظم حكومات دول العالم الثالث قد انخفضت لإدارة عواقب هذه الاتجاهات . تقع آثار هذا الفشل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية بشكل كبير على الفقراء ، الذين تم استبعادهم بشكل عام من فوائد التنمية الحضرية الرأسمالية . كما رأينا فإن غالبية السكان الحضر في العالم الثالث بمستويات معيشية منخفضة للغاية بحيث لا يمكن تصورها بالنسبة للمواطن العادي في دولة متقدمة . أكثر من ٣ مليار شخص ، أو ثلثي سكان العالم ، لديهم دخل أقل من ١٠% من دخل الفرد في الولايات المتحدة الأمريكية ، وبحلول عام ٢٠٢٥ من المتوقع أن يضم الرقم أكثر من ٧٠% من سكان العالم . في هذا الفصل ننظر للعلاقة بين الفقر والسلطة والسياسة في مدن العالم الثالث ، ودراسة الطرق التي تتعامل بها جماهير مدن العالم الثالث مع المحرومين . نبدأ باستكشاف طبيعة السلطة في مدن العالم الثالث وتوزيعها . ثم ندرس آليات معينة تسعى الأسر الفقيرة من خلالها تحقيق مكاسب داخل هيكل السلطة الحضرية ، بدءاً من علاقات الراعي - العميل ، والفرد بالحركات الاجتماعية الحضرية الجماعية . نقيم دور المنظمات غير الحكومية في مواجهة الحرمان والنهوض بمفهوم المشاركة المجتمعية في التنمية الحضرية في العالم الثالث . أخيراً النظر في روابط العولمة بالعدالة الاجتماعية .

العلاقات الاجتماعية للسلطة

تحديداً ، أربعة مجالات متداخلة : الدولة والمجتمع المدني واقتصاد الشركات و الاقتصاد السياسي . يحتوي كل مجال منها على مجموعة مستقلة من المؤسسات التي تحكم مجالها وتهيمن عليه . يتألف جوهر الدولة من مؤسسات السلطتين التنفيذية والقضائية ؛ جوهر المجتمع المدني هو الأسرة ؛ جوهر اقتصاد الشركات هي الشركة ؛ وجوهر الاقتصاد السياسي المنظمات والحركات الاجتماعية . لكل مجال شكل مميز من القوة التي يمكن تحديدها ب: سلطة الدولة ، السلطة الاجتماعية ، القوة الاقتصادية والسلطة السياسية ، وهي التي تعكس الموارد المتاحة للجهات الفاعلة في المجال .

عملياً ، كل مجال غير كامل ، والحدود بينه والمجالات الأخرى قد تتداخل . فالدولة ، على سبيل المثال ، لديها العديد من مراكز السلطة ، ولكن ليس لديهم تصرف دائم بطريقة منسقة . وبالمثل ، ينقسم المجتمع المدني على أسس الطبقة الاجتماعية والعرق والدين والجنس . ويتكون اقتصاد الشركات من الجهات الفاعلة في المنافسة والتي تتحد فقط لتعزيز مصالحها الجماعية ، بينما الاقتصاد السياسي هو التضاريس الجوهري للصراع بين المجموعات والفصائل المختلفة التي تشمل المجالات الثلاثة الأخرى . علاوة على ذلك ، كل نطاق موجود على مستويات عدة مختلفة من حيث التنظيم الإقليمي - من الأسرة ، الحي السكني والمدينة ، من خلال المنطقة والأمة ، لتجمعات فوق وطنية . يمثل هذا إطاراً مفيداً لفهم تضارب القوة بين المجتمعات المختلفة .

كما أوضح فريدمان (١٩٩٢) : إنه يرسم مساحة اجتماعية سياسية تسمح بتحديد مواقع مؤسسات معينة مثل الهيئات التشريعية (بين الدولة والمجتمع السياسي) أو الكنيسة الكاثوليكية في أمريكا اللاتينية وأوروبا المتوسطة (بين الدولة والمجتمع المدني) ويسمح بقياس الأهمية النسبية لكل مجال في جمعيات وطنية معينة . على سبيل المثال ، في العديد من البلدان

الإفريقية ، تكون دولة الطرف الواحد موجودة وراسخة بقوة المجتمع السياسي في شكل بدائي فقط ، بينما في العديد من دول أمريكا اللاتينية ودول المجتمع المدني والمجتمع السياسي ولدت حركات اجتماعية حضرية ذات قدرة على ممارسة الضغط على الدولة وعلى رأس المال سعياً وراء أهدافا اقتصادية واجتماعية معينة . بمرور الوقت ، تراكمت السلطة في المجتمعات الرأسمالية على طول محور ربط الدولة باقتصاد الشركات ، وعلى طول محور يربط المجتمع المدني والمجتمع السياسي إلى حد كبير على حساب السلطة . هذا التشعب للسلطة واضح بشكل خاص في البنية الاجتماعية والاقتصادية المستقطبة في مدن العالم الثالث ، حيث الإقصاء من السلطة السياسية والاقتصادية هو حقيقة حياتية لكثير من سكان المناطق الحضرية .

لاحظ جيلبرت وغوغلر (١٩٩٢) أن : استجابة قادة الحكومة أقل من احتياجات الجماهير . وهم عادة مشغولون مسبقاً بتأمين دعم قوى المسلحين وتشجيع استثمار رأس المال الأصلي والأجنبي . فهي (الحكومات) مقيدة بشركات متعددة الجنسيات وحكومات أجنبية توفر الاستثمارات ، وشراء الصادرات ، وتوريد الخام المواد وقطع الغيار ، وممارسة التهديد النهائي للتخريب والتدخل العسكري . في هذا المفهوم القوي ، تظل أصوات كتلة السكان صامتة في العادة . وتؤكد الممارسة على وضع الحرمان للفقراء الحضر في العالم الثالث ، و التحيز المتأصل في إدارة العديد من مدنه .

الدولة الناقصة

في جميع البلدان ، يتمتع المسؤولون العموميون بالقدرة على تخصيص مجموعة متنوعة من الموارد (تتراوح من البنية التحتية والخدمات لتوظيف القطاع العام) وإنفاذ مجموعة من العقوبات (مثل تراخيص البناء والتراخيص التجارية). العديد من حكومات العالم الثالث تمارس سيطرة ضعيفة على أنشطة الإدارة العامة . في هذه الحالات اللينة ، القوانين واللوائح أكثر عرضة للسخرية منها . هناك عصيان واسع النطاق من قبل المسؤولين الحكوميين على مستويات مختلفة من القواعد والتوجيهات التي سلمت إليهم ، وغالبا ما يتواطئون مع أشخاص وجماعات قوية السلوك . الفساد الكامن في الدول اللينة يعزز أنماط عدم المساواة ، لأن كتلة السكان ليس لديها نفوذ كبير في التعامل مع النخبة وممثليها الذين يسيطرون على الموارد ، سواء أكانوا مدراء شركات خاصة أو مسؤولين الحكوميين .

في العديد من دول العالم الثالث ، يعد الفساد جزءاً مقبولاً في الحياة اليومية ، يتجلى في محاباة الأقارب في الحصول على مناصب وظيفية ، عمولة تقديم عقود حكومية ، أفساط لتغطية انتهاكات لوائح التخطيط ، أو مدفوعات إدارية إضافية لتسريع العملية البيروقراطية ، أو للحصول على خدمات . في جاكرتا ، سمحت "ثقافة الفساد" السائدة لمطوري القطاع الخاص التحايل على أحكام استخدام الأراضي في الخطة الرئيسية للمدينة . تصاريح التنمية للحصول على استخدامات غير مطابقة للأرض ، في حين أن العملية الرسمية الطويلة من الحصول على تصاريح البناء يمكن تسريعها عن طريق دفع رسوم لمختلف الوكلاء المشاركين في كل مرحلة . بالنسبة للمشروعات الكبيرة ، غالباً ما يستخدم المطورون وسطاء لترتيب جميع الوثائق اللازمة . وتعتمد مشاركة "وسطاء التصاريح" على اتصالاتهم مع المسؤولين الحكوميين القابلة للتعديل . الفساد منتشر أيضاً في تحصيل الضرائب البلدية ورسوم المستخدم . يجد أصحاب الأراضي أنه من المفيد دفع الرسوم للحصول على ممتلكاتهم بأقل من قيمتها لأغراض الضرائب . يمكن لكبار مستهلكي المياه استخدام أقل تسجيل من قبل قراء العدادات .

في عام ١٩٩٢ جمعت وكالة الصرف الصحي في المدينة فقط ٨% من الرسوم المستحقة لخدمة التخلص من القمامة ، بينما في عام ١٩٩٠ إيرادات المدينة من إعلانات اللوحات الإعلانية كانت ٥٠% فقط من المبلغ المتوقع . "مافيا" داخل وكالة وقوف السيارات في المدينة ، مكن الحاضرين غير الرسميين لانتظار السيارات من تحصيل الرسوم دون إصدار إيصال ، مع تقسيم العائدات بين الطرفين . هذا التسرب يقوض تمويل المدينة لاسترداد

تكاليف خدماتها ويمنع أيضا توسيع البنية التحتية والخدمات في المناطق غير المخدومة لصالح المناطق الحضرية الفقيرة . كما يتأثر الفقراء بشكل مباشر بالفساد في الإدارة الحضرية : التجارة في الشوارع غير الرسمية ملزمة بدفع الضرائب والرسوم غير الرسمية للأمن والخدمات الأخرى التي يتم جمعها من قبل الموظفين العموميين غير المصرح لهم ، بما في ذلك قوات القانون والنظام .

العامل الرئيسي الكامن وراء ممارسة الفساد على نطاق واسع في كثير من مدن العالم الثالث هو المستوى المنخفض بشكل عام لرواتب القطاع العام ، مما يثير الموظفين لزيادة دخولهم الرسمية من مكملات الرواتب غير القانونية . على مدار العالم الثالث ، هناك ميل للنظر إلى مثل هذا العمل على أنه مقبول ولا مناص منه وكجزء من الحياة الحضرية . ومع ذلك ، فإن جماهير فقراء الحضر الذين يتفقون على أن أجرهم غير قادر على المشاركة في هذا الشكل الخاص لتوليد الدخل . يثير التحيز الداخلي ضد الفقراء في الاقتصاديات السياسية الحضرية في العالم الثالث السؤال عن كيفية استجابتهم لوضع الحرمان الذي يعانون منه . نعالج هذا من خلال النظر في أسس القوة الاجتماعية ، ثم دراسة استراتيجيات معينة لتمكين المناطق الحضرية الفقيرة .

أسس السلطة الاجتماعية

تتمتع الدولة بدعم القانون ، والشركات لديها إمكانية الحصول على التمويل و القدرة على نقل رأس المال من مكان إلى آخر ، والمجتمع السياسي لديه سلطة التصويت والتظاهر والضغط على السياسيين . ويتم قياس قوة المجتمع المدني بمدى الوصول التفاضلي لقواعد القوة الاجتماعية . هذه هي الوسائل الرئيسية المتاحة للأسرة للعيش . هناك ثمانية قواعد رئيسية للقوة الاجتماعية :-

1. مساحة الحياة المدافع عنها. تشمل القاعدة الإقليمية لاقتصاد الأسرة المساحة المادية للمنزل ، حيث يأكل أفراد الأسرة وينامون ويؤمنون ممتلكاتهم الشخصية ، ومساحة الحي السكني الأوسع ، حيث الاختلاط ومجرى الأنشطة الداعمة للحياة ، وفي المقام الأول العلاقات غير السوقية .
2. فائض الوقت. الوقت المتاح للأسرة والضروري لكسب لقمة العيش هو دالة لمجموعة من العوامل ، بما في ذلك الوقت المستغرق في رحلة العمل ؛ سهولة الحصول على المواد الاستهلاكية الأساسية مثل الطعام ، الماء والوقود ؛ وتيرة المرض والحصول على الخدمات الطبية ؛ الوقت اللازم لأداء الأنشطة المحلية الأساسية ؛ وتقسيم العمل بين الجنسين .
3. المعرفة والمهارات. التعليم والتدريب الفني على الأقل لبعض أعضاء الأسرة ، ويمكن أن تعزز ملكية المنزل آفاقا اقتصادية على المدى الطويل .
4. المعلومات المناسبة. الوصول إلى المعلومات ذات الصلة بفرص العمل ، الخدمات العامة المتاحة ، طرق الرعاية الصحية . تحسين أساليب بناء المساكن واساليب التغيير السياسي ، المكونات ذات التأثير المباشر على بقاء الأسرة .
5. التنظيم الاجتماعي. المنظمات الرسمية وغير الرسمية التي قد ينتمي أفراد الأسرة إليها ، بما في ذلك الكنائس ونوادي الأمهات ودوائر الائتمان ، مجموعات المناقشة ، جمعيات المستأجرين وجمعيات تحسين الأحياء السكنية . لا توفر المنظمات وسيلة لحياة أكثر ودية فقط ، ولكن أيضا مصدر المعلومات ذات الصلة ، والدعم المتبادل والعمل الجماعي .
6. الشبكات الاجتماعية. هذه ضرورية للعمل المعتمد على الذات القائم على المعاملة بالمثل . قد يكون لدى الأسر شبكات أفقية واسعة النطاق بين العائلة والأصدقاء و الجيران التي تتيح لهم مساحة للمناورة في أوقات الأزمات الاقتصادية . الشبكات العمودية من خلال التسلسل الهرمي الاجتماعي تعطي الأسر فرصة للوصول إلى أشكال السلطة الأخرى ، ولكن قد تؤدي إلى علاقات العميل-المستفيد .

٧. أدوات العمل والإنتاج. أدوات الإنتاج المنزلي تشمل القوة البدنية التي تنتجها الصحة الجيدة وكذلك الأدوات المستخدمة في الأسرة للعمل غير الرسمي (مثل دراجة أو ماكينة خياطة) وفي المجال المنزلي (مثل موقد أو أدوات المطبخ أو مرافق المرحاض).

٨. الموارد المالية. وتشمل صافي الدخل النقدي للأسرة وكذلك الترتيبات الائتمانية الرسمية وغير الرسمية.

للأسر مستويات مختلفة من سهولة الوصول إلى كل من قواعد القوة الاجتماعية ، ومع مستوى مطلق من الفقر ، قد لا تتمكن الأسر من الفرار منه دون مساعدة خارجية . تتخذ الأسر قراراتها بشأن كيفية استخدام مواردها للوصول لمختلف قواعد القوة الاجتماعية . ومع ذلك ، تسعى معظم الأسر في البداية إلى تأمين القاعدة الإقليمية لأنشطتها ، مثل السكن الملائم بالحد الأدنى في المدينة . فائض الوقت أولويته بالدرجة الثانية ، وقد يعتمد كلاهما على شبكات وسائل التواصل الاجتماعي والمشاركة في المنظمات الشعبية (ينظر الفصل ٢٤).

يناضل الفقراء لتحسين وضعهم فيما يتعلق بواحد أو أكثر من قواعد القوة الاجتماعية إما بالعمل الفردي العائلي أو العمل الجماعي . ستة مساحات للمشاركة والتفاوض لأي فرد حيثما تعتمد الأسر إجراءات لحل مشاكلها مع وكلاء الدولة . ولا يتم تصور هذه المساحات الست الا من خلال التنظيم الاجتماعي أو الشبكات الاجتماعية ، التي هي قوة قواعد المجتمع المدني . من خلال العمل بالتعاون مع الآخرين ، وبهذه الطرق ، تتحسن فرصهم في الحصول على أكبر قدر للوصول إلى قواعد السلطة الأخرى . في ما تبقى من المناقشة ندرس آليات محددة التي تسعى الأسر الفقيرة من خلالها التغلب على موقع الحرمان في هيكل السلطة الحضرية .

علاقات العملاء

العلاقة كعميل مستفيد هي علاقة ثنائية متبادلة بين شخصين . فمقابل مساعدة المستفيد يقدم العميل الدعم السياسي ويساهم في تحسين وضع المستفيد . تعتمد المنفعة المتبادلة على المتطلبات القانونية أو التعاقدية ولكنها غير رسمية . والعلاقة غير متكافئة للغاية . ليس فقط لأن (الراعي) لديه قوة أكبر وموارد اقتصادية ومكانة أعلى ، لكن ، لأنه يمتلك عادةً العديد من العملاء ، وبالتالي الرقعة المالية التي يمكن أن يمارسها المستفيد هي ضيقة حكماً . ونطاق الازدراء الواسع داخل مدن العالم الثالث سببه عدم وجود قواعد غير شخصية لتخصيص الموارد . على عكس الدول الغربية ، حيث يحدث معظم النشاط السياسي خلال مرحلة المدخلات (صنع السياسات) ، الذي في الغالب يتسم في العالم الثالث بالضغط الفردية والجماعية لتمثيل المصالح ، وتظهر النزاعات ويتم حلها أثناء الإخراج (التنفيذ) .

بالإضافة إلى الجانب الأساسي لعلاقات العملاء ، هناك أيضاً العناصر المؤثرة عادةً في بعض الحالات القرابة والأصل المشترك ، ويمكن أن تكون العلاقات العاطفية أيضاً . في بعض الأحيان يتم تأسيس علاقة قرابة خرافية ، كما هو الحال في نظام compadrazgo في أمريكا اللاتينية و الفلبين ، حيث يطلب العميل من راعيه الفعلي أو المحتمل أن يلعب دور الأب الروحي لمعمودية الطفل ، حيث يصبح الرجلين رفاقاً . بعض الرعاة ، مثل مالك شركة صغيرة أو مدير بلدية ، له السيطرة النهائية على الموارد المقدمة لعملائه . في المقابل ، العديد من المستفيدين هم أنفسهم عملاء لرعاة المكانة العليا . ففي مدينة كبيرة يعمل الراعي الفقير في كثير من الأحيان كوسيط ، يحصل على العديد من الفوائد لموكله من خلال راعي خاص به ، في المقابل ، يوفر موارد محددة ، مثل الأصوات الانتخابية .

النزعة المعرفية ، من قبل الأفراد والمنظمة نيابة عن الأحياء السكنية ، لديها تقاليد طويلة في العديد من مجتمعات العالم الثالث . منطق السياسة العميلة واضح في مجتمع فافيليا في ريو دي جانيرو . المنطقة متورطة منذ فترة طويلة في عملية تسويق أصوات مقابل وعود السلع والخدمات في وقت الانتخابات ، ولكن قبل عام ١٩٨٠ لم يقدم هذا البرلماني سوى فوائد محدودة لمجتمع مستوطنة عشوائية مهملة . بحلول منتصف الثمانينيات ، تم تزويد كل المساكن

الـ ٥٠٠ في الفافيليا بمياه الأنابيب ونظام الصرف الصحي ، وتم تنظيف جميع الشوارع مع إضاءة جيدة ، وبناء جمعية المجتمع و تم توفير منطقة ترفيهية مغطاة . كان هذا التحول يرجع بالكامل تقريباً لقدرة الرئيس الجديد لجمعية الجوار السكني على العمل كسلطة وسيطة والتلاعب بترتيبات العملاء لصالح المجتمع . كانت له علاقة رئيسية مع سياسي محلي : كان غير مهتما بالمناقشة السياسية وكان خطابه السياسي وعودا بالتحسينات . كان همه الوحيد هو ضمان عدد الأصوات للحفاظ على منصبه . وتحقيقاً لهذه الغاية ، فهو يوظف قادة المجتمع المحلي للعمل كضباط لحملة الانتخابية . (جاي ١٩٩١) . مقابل الأصوات الموعودة ، قبل أسبوع واحد من يوم انتخابات عام ١٩٨٢ ، أسطول شاحنات الحكومة المحلية انتقل إلى فافيليا ورصفت جميع الطرق والأزقة في المجتمع .

تم انتخاب السياسي على النحو الواجب لتولي المنصب ، وتحسين ظروف المعيشة في فافيليا ، و تم تعزيز هبة وسلطة رئيس جمعية الحي السكني . السياسة في فيلا برازيل ، والمجتمعات المماثلة في مكان آخر ، هي مسألة بسيطة يتم فيها اعطاء الولاء حصراً لأولئك المرشحين الذين يقدمون دعماً ملموساً للمجتمع ، بغض النظر عن الأيديولوجية السياسية . هذا ينعكس في الفلسفة السياسية لرئيس جمعية فافيليا ، الذي اعتبر جميع السياسيين فاسدين و مهتمة فقط باستغلال الفقراء كمصدر رخيص للأصوات ، والذين ينظرون إلى دوره في استخراج أكبر قدر ممكن منها كلما أتاحت الفرصة . هذا هو واقع السياسة في أجزاء كبيرة من العالم الثالث ، حيث تكون النزعة الملموسة استراتيجية عقلانية لكثير من سكان الحضر .

يمكن تفسير الزبائنية إما كألية تستجيب لمطالب المحتاجين أو كوسيلة للسيطرة و استبعاد أولئك الذين لا يخضعون لها ، والذي يديم الوضع غير المتكافئ في المجتمع . وقد سعت بعض المجتمعات إلى تحقيق مكاسبها من خلال العمل الجماعي الذي يتجنب المساومة الانتخابية المتأصلة في المحسوبية . هذا الشكل من النضال من أجل تحسين نوعية الشخصية وحيث يتم تسليط الضوء على الاستهلاك الجمعي داخل المجتمعات المهمشة من قبل الحركات الاجتماعية الحضرية .

الحركات الاجتماعية الحضرية

التنظيم التعاوني الشعبي للفقراء الحضر في العالم الثالث له أشكال عديدة . وتتراوح هذه من مجموعات المصالح ذات القضية الواحدة إلى نطاق أوسع من الحركات الاجتماعية على مستوى المنطقة الحضرية . في حواجز سانتياغو ، شيلي ، تجتمع النساء معاً في طوائف المطابخ (أولاس كومونز) لتحضير وجبة ساخنة واحدة يومياً لأعضائها باستخدام مكونات يتم شراؤها بشكل جماعي أو تم الحصول عليها من منظمات الإغاثة . ولكي يتم توفير أجور العمل تباع الوجبات بسعر التكلفة ، وهي تعويض مشكلة سوء التغذية ، خاصة بين الأطفال ، كما أن المشاركة فيها تعلم القيم التنظيمية أولاً وصنع القرار المشترك والقيادة والجهود الجماعية . وكذلك هي المبادرات التي تسعى لخفض التكلفة ، حيث تهدف الأنشطة المعيشية للأسر التعاونية توفير دخل إضافي . تضم الورش الحرفية (الشاهقة) في سانتياغو مجموعات من العمال ، غالباً من الإناث ، الذين يصنعون البضائع للسوق . وكالة خارجية ، مثل مجموعة العمل الكاثوليك ، قد تقدم المساعدة الأولية لهم في شكل رأس المال الأولي والتدريب . العمل (مثل إنتاج ملابس الحياكة) يمكن أن يتم معاً في غرفة إضافية أو بشكل فردي في المنزل . وخلال الاجتماعات المنتظمة تتم المناقشات الجماعية وتوزيع الأرباح .

في العديد من مدن العالم الثالث توفر مثل هذه المبادرات المجتمعية ذات القضية الواحدة أساساً لتطوير حركة اجتماعية حضرية . تيبيرا لويرتاد (الأرض والحرية) الحركة الاجتماعية الحضرية في مدينة مونتييري المكسيكية توضح كيف تمكن الفقراء المنظمين من النضال بنجاح من أجل العيش في مكان ذي بيئة سياسية قمعية ؛ حيث حافظت على سلامتها وهويتها السياسية في مواجهة محاولات الاستيعاب والقمع . تشكلت كولونيا Tierra y Libertad

١٩٧٣ بغزو بري (عشوائية) لـ ١٥٠٠ عائلة ، وفي السنوات اللاحقة أصبحت مركزاً لتنسيق أنشطة واضعي اليد (posesionarios). اتسمت هذه المستوطنة بالتضامن لتعزيز حركة اجتماعية للفقراء وتشكيل قاعدة عمل مشتركة في قطاع غير الرسمي ، صراع عام من أجل مكان للعيش فيه ضد تهديد مستمر بالإخلاء ، والرغبة في تأمين الوصول إلى وسائل النقل العام والتعليم والرعاية الطبية وغيرها من المرافق والخدمات ، وعلى وجه الخصوص الأصل المشترك من حيث القرية أو المنطقة ، والروابط الأسرية ، و compadrazgo والصداقة .

تم تنظيم الحركة العشوائية على أساس هرمي مصمم لضمان مشاركة جميع الأعضاء في صنع القرار وجعل التعبئة السريعة ممكنة في حالة التهديد الخارجي . كما أنها تعمل كوسيلة فعالة للسيطرة الاجتماعية في كولونيا . في الصدارة كان Asamblea General ، المنتدى الأعلى لصنع القرار ، الذي ضم ممثلين عن الأحياء السكنية . تحت الجمعية العامة كانت سلسلة من اللجان ذات المهام الخاصة مثل النظام الداخلي والدفاع (العقوبة القصوى لانتهاك القواعد يجري الطرد من كولونيا) ، وشئون العمل (مثل تقديم المشورة القانونية للعمال) ، والشؤون الاقتصادية (بما في ذلك إنشاء التعاونيات الصغيرة لإنتاج الضروريات اليومية ، وكذلك مواد البناء ، مرافق النقل ومصنع ملابس وآخر للأحذية) والتعليم والشؤون الطبية .

كان الهدف الأساسي من الهيكل التنظيمي هو خلق أقصى قدر من احتمالات التعبئة المستقلة . تم رفض العلاقات مع المجتمع الرسمي . تم الحصول على الخدمات الحضرية ، مثل الماء والكهرباء ، بشكل جماعي وغير قانوني . كما تم توفير التعليم والرعاية الطبية دون مساعدة رسمية ، ولم يسمح للشرطة بدخول كولونيا . طورت الأحياء السكنية خصائص الجيوب التي ينظم فيها السكان حياتهم الخاصة ، والحفاظ على القضاء المتفرد ، كما تناولت مسألة الاستهلاك الجمعي وعززت حضارة المجتمع . بالإضافة إلى ذلك ، من خلال "ضمير" أعضائها والعمل التضامني مع سكان المستوطنات الأخرى ، وبمساعدة نشطاء الجامعة اليساريين ، سعى إلى تطوير قاعدة حركة أوسع للاقتصاد الاجتماعي الراديكالي . باختصار ، أظهرت الحركة الاجتماعية الحضرية Tierra y Libertad العديد من خصائص النوع المثالي لكاسلز .

في عام ١٩٧٦ ، اتحدت تييرا ي لبيرتاد مع واحد وثلاثين كولونيا (تضم ٥٠،٠٠٠ posesionarios) ، ستة عشر جمعية مستأجرين ، ثلاثة نقابات عمالية وثلاث منظمات ejido (الأراضي الريفية) لتشكيل جبهة شعبية تييرا ي لبيرتاد . كان الهدف هو تحديد أساس مشترك للمصالح بين مختلف أقسام فقراء الحضر من شأنها أن تسمح بتنسيق الإجراءات في نضال موحد . في الممارسة العملية ، بعد تشكيل الجبهة الشعبية انخفضت المشاركة في صنع القرار وتمزقت الحركة من خلال صراع القيادة الداخلية على السلطة . السياسيون الرسميون شجعوا زعزعة استقرار الحركة من خلال الدخول في مفاوضات مع طرف واحد فقط ، ودعم تنافس الحركات السياسية التي تسعى إلى إنشاء قاعدة لها . على الرغم من تراجع موقعها اللاحق ، في معظم السبعينيات من القرن العشرين ، كانت حركة Tierra y Libertad الاجتماعية قد حققت مكاسباً اجتماعية واقتصادية وسياسية كبيرة نيابة عن فقراء الحضر و تمكنت من الحفاظ على استقلاليتها في مواجهة عداء الدولة .

دور المرأة ،

العلاقات بين الجنسين - أي علاقات القوة غير المتكافئة القائمة على الاختلاف الجنسي ، هي من أشكال العمل الجماعي في الأحياء الفقيرة لمدن العالم الثالث . فعدد النساء المشاركات في تشكيل وتنظيم الحركات الاجتماعية الحضرية الشعبية في البرازيل زادت بسرعة منذ السبعينيات ، حيث تشكل النساء في المتوسط ، ٨٠% من المشاركين مع تدني موقعهن في الأحزاب السياسية والنقابات ، حيث تمثيلهن بشكل كبير تمثيلاً ناقصاً . ارتفاع مستوى مشاركة الإناث في الحركات الاجتماعية الحضرية و ربط التقسيم الجنسي للعمل في

البلدان الصناعية ، بقي دور المرأة التقليدي كزوجة وأم . بينما قلة من نساء فقراء الحضر في العالم الثالث يمكن أن يكرسن أنفسهن حصرياً لغير العمل المنزلي .

طبيعة مشاركتهن في القطاع غير الرسمي يستبعدهن من الهياكل السياسية الرسمية وتقيدهن في منازلهن وأحيائهن السكنية على نطاق واسع . هذا الحبس الاجتماعي المكاني للمجتمعات التي تفتقر إلى الخدمات يزيد من حساسية المرأة لمشاكل المنطقة ويجعلها على استعداد أكثر للمشاركة في العمل الجماعي للتغلب على الحرمان . الصحة والإسكان والبطالة هي من الموضوعات الاجتماعية التي جذبت اهتمام النساء ذوات الدخل المنخفض اللواتي يسعين إلى تحسين ظروفهن المعيشية والمشاركة النشطة والتأثير في الحركات الاجتماعية الحضرية التي تسعى لتحقيق العدالة الاجتماعية .

في ساو باولو ، في فترة التصنيع المكثف والنمو السكاني خلال عقد السبعينيات وضع ضغط هائل على القدرة المحدودة للخدمات العامة وخلق ظروف نمو حركات اجتماعية في العشوائيات والمجتمعات غير المخدومة على المحيط الحضري . لعبت النساء دوراً رئيسياً باستخدام الاتصالات والعلاقات الشخصية داخل المجتمع لربط نوى منفصلة (مثل مجموعات الكنيسة أو أندية الأمهات) مع بعضها البعض ، ولتنشر الأهداف والغايات ، وتشجيع الناس على المشاركة . وشملت الاستراتيجيات المستخدمة ما يلي :-

١. اجتماعات مجلس النواب. ينطوي مبدأ صنع القرار الجماعي على اجتماعات غير رسمية في منازل الأعضاء ، مع تغيير مواعيد الاجتماعات لاستيعاب توافر والتزامات غالبية المشاركين . بالإضافة إلى المزايا العملية ، توفر اجتماعات المنازل بيئة أقل تخوفاً وتعزيز شكل غير هرمي للتنظيم ، حيث كل شخص لديه فرصة للتعبير عن رأيه . اجتماعات مجلس النواب عززت أيضاً العلاقات الشخصية بين أفراد المجتمع المحلي وتحقيق تضامن قائم على علاقات وثيقة ومألوفة .

٢. التواصل والدعاية. معظم الذين يشاركون في الحركات الشعبية مدعون للقيام بذلك من قبل صديق أو قريب أو جار . فالإتصال الشخصي والتواصل اللفظي هي أكثر الوسائل فعالية لتعبئة الناس في المجتمع المحلي ، والمرأة بارعة بشكل خاص في هذا الشكل من التنظيم السياسي .

٣. العمل السياسي التلقائي. عند وجود أكثر من حركة شعبية واحدة ، في كثير من الأحيان ، يجذبون الدعم من بعضهم البعض لتعزيز العمل السياسي . في ساو باولو ، عندما فشلت امدادات حليب الأطفال المجفف بشكل متكرر في الوصول إلى المركز الصحي المحلي ، جذبت حركة الصحة أعضاء اللجنة المحلية للبطالة وجمعية الجوار السكني لدعم احتجاج في مجلس المدينة . أشكال أخرى من العمل السياسي المباشر تشمل مقاطعة محلات السوبر ماركت من قبل الفقراء . خلال المفاوضات التي تلت الاحتجاجات الاجتماعية الناجحة ، غالباً ما وجدت الحركات نفسها تتفوق على بيروقراطية الحكومة بتنظيم إحصاءات تدعم حججها . قدمت

المسوحات المنتظمة للوظائف الطبية المحلية التي أجرتها حركة الصحة المزيد من التحديث للمعلومات التي تحتفظ بها وكالة الصحة العامة ، والتي يمكن استخدامها للضغط على قضية الخدمات الصحية . على الرغم من أن الحركات الاجتماعية الحضرية لم يتم إنشاؤها خصيصاً من قبل النساء من أجل النساء ، مع ذلك شكلت النساء القوة المحركة في العديد من الحركات التي تأسست للضغط من أجل توزيع أكثر إنصافاً للمنافع وتكاليف التحضر .

المنظمات المجتمعية

المنظمات المجتمعية (CBOs) هي منظمات شعبية محلية القاعدة تعمل من أجل تنمية مجتمعاتها . يشمل التصنيف العديد من المجموعات ، مثل مجموعات الترفيه المجتمعي ، وجمعيات المقيمين ، نوادي المدخرات والائتمان ومجموعات رعاية الأطفال ومجموعات دعم الأقليات . يعكس النطاق الطبيعية غير المتجانسة لسكان الأحياء الفقيرة ومصالحهم واحتياجاتهم . ويمكن أن توجد بشكل غير رسمي ، خارج الدولة تماماً ، أو يمكن أن تكون شبه رسمية أو

قانونية الوضع (ربما مع بعض كبار الأعضاء الذين يتلقون رواتب حكومية). الغالبية الشاسعة من منظمات المجتمع المحلي ليست ربحية . النوعين الأكثر شيوعا من CBO هي جمعيات التنمية المحلية ، مثل جمعيات الأحياء السكنية التي تمثل المجتمع بأكمله ، والجمعيات ذات المصلحة الخاصة ، مثل أندية النساء ، التي تمثل مجموعات معينة داخل المجتمع . يشمل النوع الثالث مجموعات المقترضين والتعاونيات التي قد تحقق ربحاً حتى الآن يمكن تمييزها عن الشركات الخاصة بسبب أهدافها لتنمية المجتمع .

في عام ١٩٩٨ ، كان هناك أكثر من ٢٠٠٠٠٠٠ من منظمات المجتمع المحلي تعمل في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية . يعكس نموها السريع على مدى العقود الأخيرة تعزيز "هيكلية" برامج التكيف التي أجراها البنك الدولي منذ أواخر الثمانينيات فصاعداً حيث انخفض دعم الدولة الضئيل بالفعل للمجموعات السكانية المحرومة في مدن العالم الثالث . أدى تنوع مجموعات السكان إلى مجموعة واسعة من الاستراتيجيات للحصول على المصادر . في حين أن بعض منظمات المجتمع المحلي تعتمد كلياً على العمل التطوعي والمساهمات المالية لدعم أنشطتها ، ومعظم التفاعل مع منظمات الدعم الخارجية ، بما في ذلك الحكومة أو الكنائس أو منظمات المجتمع المحلي الأخرى أو المنظمات غير الحكومية .

مجتمعات مسيحية

لقد تم دعم جهود فقراء الحضر لتحسين ظروفهم المعيشية من قبل وكالات خارجية متعاطفة مع هدف العدالة الاجتماعية . القوة البارزة في مدن أمريكا اللاتينية هي المجتمعات الكنسية الأساسية (CEBS) أو قاعدة المجتمعات المسيحية . تسعى هذه المنظمات إلى جعل الدين وثيق الصلة بمطالب الحياة اليومية في المجتمعات الفقيرة . ركزت الكنيسة الكاثوليكية على نمو مجلس للرؤساء التنفيذيين في مدن أمريكا اللاتينية ، يضم مجموعات من عشرة إلى عشرين شخصاً من نفس المنطقة يجتمعون لمناقشة المشاكل الملموسة في ضوء الكتاب المقدس . الغالبية العظمى هم من الفقراء ، والمحفز الأولي عادة ما يكون قلقاً بشأن نقص الخدمات (الماء ، الرعاية الصحية) ، حالات الظلم (الطرد من الأرض) أو الكوارث الطبيعية (الزلازل و الانهيارات الأرضية) التي تؤثر بشكل كبير على الفقراء . يتم تعزيز مجلس الرؤساء التنفيذيين من خلال المشاركة النشطة للكهنة المحليين ، الذين يسعون إلى رفع مستوى الوعي بالأسباب الهيكلية للمشاكل المحلية و تشجيع القدرات المحلية على التحليل النقدي ، وكأساس للعمل السياسي الذي يمكن عده شكلاً معيناً من أشكال المنظمات غير الحكومية التي تسعى إلى تعزيز الرفاهية بنشاط من فقراء الحضر أنفسهم .

المنظمات غير الحكومية

تحاول المنظمات غير الحكومية في العالم الثالث سد الفجوة بين احتياجات الفئات الحضرية الضعيفة والتزويد الجزئي للخدمات من قبل القطاع العام . تعمل في المقام الأول من خلال :-

- ١ . تقديم الخدمات الفنية والقانونية والمالية للأسر ذات الدخل المحدود من أجل بناء أو تحسين المساكن ، أو من خلال العمل مع المنظمات المجتمعية من أجل توفير البنية التحتية الأساسية ؛
- ٢ . مناصرة السياسات المصممة لإصلاح خدمات الدولة ، والضغط من أجل مباشرة التغيير السياسي .

على الرغم من أن المنظمات غير الحكومية تختلف اختلافاً كبيراً في أولوياتها ، ومجموعات العملاء والمنظمات ، استراتيجياتهم مشروطة بالمناخ السياسي والإجراءات البيروقراطية السائدة . تقليدياً ، عملت معظم المنظمات غير الحكومية في مناخ من الشك المتبادل مع حكومات العالم الثالث . الميل الطبيعي لسلطة الدولة المركزية على عكس ذلك ، أن تركز المنظمات غير الحكومية على المرونة والديمقراطية المحلية والمشاركة العامة .

وقد اعترفت المنظمات غير الحكومية بشكل متزايد بسيطرة الحكومة على الإطار السياسي الاقتصادي الذي تعمل فيه ، وضرورة تطوير علاقة تفاعلية لإحداث تغييرات في

السياسة والممارسة لصالح الفقير . إن نهج هذه الدعوة يكون بعملية طويلة الأجل ، ومنذ ذلك الحين تشك وكالات الخدمة العامة بشكل عام في التغيير ، والمسؤولون في المستوى الأدنى غالباً ما يقومون بتثبيط الابتكار أو التجريب .

بالإضافة إلى ذلك ، فإن المنظمات غير الحكومية بشكل عام من "اللاعبين الصغار" مقارنة بمنظمات مثل البنك الدولي عندما يتعلق الأمر بالتأثير على حكومات العالم الثالث . قرار العمل ، وليس لأجله ، يجب أن تقوم الحكومة بتقييم "قابلية إصلاح" الهياكل السياسية وتكاليف وفوائد هذه الاستراتيجية فيما يتعلق بالآخرين . من الواضح أنه قد يكون من الصعب على المنظمات غير الحكومية العمل داخل الحكومة وتدافع عن التغيير الجوهرى المطلوب في الهياكل الاجتماعية والسياسية .

بدلاً من العمل من خلال الحكومة ، تسعى العديد من المنظمات غير الحكومية إلى تحفيز القاعدة الشعبية للمنظمات المشاركة في العملية السياسية من خلال دعم "الوعي المحلى" ، القيادي وتكوين المجموعات ، ومن خلال توفير التدريب على المهارات الإدارية . في الممارسة ، غالباً ما يكون من الضروري الجمع بين نهج التمكين والتوفير المباشر من الخدمات للمجتمع المحلى . وهكذا ، في باريو سان خورخي على محيط بوينس آيرس ، شارك ستة عشر شخصاً فقط في الأنشطة المجتمعية قبل بناء مركز الأم والطفل عام ١٩٨٧ من قبل المعهد الدولي للطفولة البيئة والتنمية - أمريكا اللاتينية (IIED-LA). بعد ثلاث سنوات كان المجتمع ينتخب ممثلين في لجنة لتطوير برنامج تحسين باريو للمدى الطويل ، بما في ذلك نقل الأراضي العامة إلى واضعي اليد .

لعبت المنظمات غير الحكومية دوراً رئيسياً في هذا التحول ، مع الحفاظ على قوة دفع عمل المجتمع وتقديم المشورة والدعم للمجتمع الذي أصبح يتأثر بالمساعدة غير الفعالة التي يقدمها وكلاء خارجيون آخرون . الائتمان لبناء المساكن هو مجال هام آخر لنشاط المنظمات غير الحكومية التي تهدف إلى تعزيز المساعدة الذاتية للمجتمع من خلال المشاركة المجتمعية في حكم مدن العالم الثالث . تنشأ منظمات المجتمع الشعبية والحركات الاجتماعية الحضرية بسبب استبعاد فقراء الحضر من المشاركة الفعالة في عملية صنع القرار السياسي الرسمي .

يمكن أن يكون للفكر السياسي للدولة تأثير حاسم على مدى المشاركة الشعبية في التنمية الحضرية . انتخاب حكومات محلية تقدمية في بلديات مورينو ، بوينس آيرس وفيللا السلفادور في ليما رافق لامركزية صنع القرار على مستوى المجتمع ، بينما في العديد من المدن البرازيلية ، تم إدخال سياسات تشاركية بمختلف أنواعها بعد نجاح حزب العمال في أواخر الثمانينات .

من الناحية العملية ، يمكن تحديد مقياس رأسي أو "سلم مشاركة المجتمع" للمجتمع الحضري في العالم الثالث ، مما يعكس مستويات مختلفة من الدعم الحكومي للعمل المجتمعي . يشمل هذا :-

١. **التمكين**. يبدأ أعضاء المجتمع بالسيطرة على مشروع أو برنامج ، ربما بمساعدة المنظمات الخارجية ، مع حكومة بلدية داعمة للمجتمع المنخفض الدخل . نفذت ساو باولو مشروعاً بمساعدة ذاتية لتوفير ١٤٠٠ منزل ومرافق جوار سكني .

٢. **الشراكة**. يوافق أعضاء المجتمع ، خارج صناع القرار والمخططون على تقاسم المسؤولية الإدارية لمشاريع التنمية . في تيغوسيغالبا ، هندوراس ، توسيع إمدادات المياه للمجتمعات الطرفية ذات الدخل المنخفض يتطلب تقديم طلباً جماعياً للحصول على موافقة سلطة المياه الوطنية بعد التأكد من أن مقدموا الطلب قادرين على بناء وصيانة النظام . تصميمات السلطة المركزية لنظام مناسب يغطي الكثير من التكاليف الرأسمالية ويوفر التقنية المساعدة . يشكل المجتمع جمعية للمياه ، ثم يزود القوى العاملة لبناء المرافق وشراء بعض المواد ويتحمل مسؤولية إدارة وصيانة النظام المكتمل وتحصيل رسوم المستخدم .

٣. **التوافق.** يحدث التوافق عندما تضع الحكومة استراتيجية تطويرية بمصادقة الشعب . قد يعين ممثلوا المجتمع في مجموعات استشارية أو حتى هيئات صنع القرار ولكن يتم في كثير من الأحيان قبول آراء نخبة أكثر سلطة . هذا من أعلى إلى أسفل ، نهج أبوي للإدارة الحضرية واضح في استراتيجية التخطيط الرئيسية لمدينة كوريتيبيا ، البرازيل .

٤. **التخريب.** يتم تعيين الناس في اللجان الاستشارية من أجل تحقيق ما يشبه المشاركة ، كما في حالة المجلس الاستشاري لوحدة التخطيط في كامبو غراندي ، البرازيل ، حيث ممثل واحد من ذوي الدخل المنخفض جلس في مكان طرفي مع عشرين عضوا من الجمعيات المهنية و المجموعات المشاركة في تطوير المضاربة . من هذا المستوى ، أسفل سلم المشاركة ، تترك الحكومة بشكل متزايد المجتمعات لتدافع عن نفسها .

٥. **الدبلوماسية.** الدبلوماسية هي أيضا شكل من أشكال التلاعب التي تنتهجها الحكومة لعدم الاهتمام ، ونقص الموارد المالية أو عدم الكفاءة ، تتوقع المجتمع للقيام بأي مشاريع التحسين اللازمة ، عادة بمساعدة منظمة غير حكومية خارجية . قد يتضمن هذا النهج استطلاعات الرأي ، التشاور مع السكان وجلسات الاستماع العامة ، ولكن دون ضمان أن المشاريع سيتم تطبيقها أو سيتم تقديم الدعم لأي جهد مجتمعي .

قد تقدم الحكومة بعض المساعدة المحدودة ، لأسباب سياسية بشكل رئيسي ، إذا ظهر أن المجتمع يحقق تقدماً حقيقياً . عندما بدأ مجتمع بالديا ، ذا الدخل المنخفض في كراتشي ، مشروع صرف صحي كبير بالشراكة مع منظمة غير حكومية أجنبية ، ظهرت فيما بعد ، الحكومة الحضرية لتقوم بإنارة الشوارع وتحسين إمدادات المياه .

٦. **إعلام.** يشمل الإعلام تدفق المعلومات من أعلى إلى أسفل باتجاه واحد من المسؤولين الى المجتمع عن حقوقهم ومسؤولياتهم وخياراتهم ، بدون فرصة للتعليق أو التفاوض . قد يكون نقص مشاركة المجتمع تؤدي إلى مشاكل التكلفة الزائدة وسوء الصيانة المستمرة ، كما هو الحال في مخطط نقل واضعي اليد إلى منطقة من الأراضي المعرضة للفيضانات إلى الشمال من دكا .

٧. **المؤامرة.** في هذه الحالة ، لا تعتبر مشاركة المجتمعات ذات الدخل المنخفض الرسمية في عملية صنع القرار ذات قيمة ، وأبرز الأمثلة على ذلك عمليات الإخلاء القسري لواضعي اليد من المناطق الحضرية في جميع أنحاء العالم الثالث .

٨. **الإدارة الذاتية.** تشير الإدارة الذاتية الى الوضع حيث لا تفعل الحكومة أي شيء لحل المشاكل المحلية . وأعضاء المجتمع ، ربما بمساعدة منظمة غير حكومية ، يتولون عملية التخطيط وتنفيذ تحسينات جوارهم السكني ، وإن لم يكن دائماً ناجحاً . في المقابل ، ينبع تمكين الإدارة الذاتية من عدم اهتمام الحكومة ، أو حتى معارضتها مطالب الفقراء . مثال على الإدارة الذاتية الناجحة المبادرة في تركيب نظام للصرف الصحي في Orangi حي كراتشي .

العولمة والعدل الاجتماعي

لقد خلقت العولمة مشاكل جديدة وفاقمت الصعوبات القائمة لكثير من فقراء المدن . ومع ذلك ، قد تعزز العولمة أيضا إمكانات المجتمعات المحرومة لمعالجة مشاكلها . التقدم في المعلومات والاتصالات والتقنيات تسهل نشر القيم والمعايير التي تمثل بدائل لأهداف تراكم رأس المال للعولمة الاقتصادية . قد تعزز العولمة المطالب من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية من خلال تعزيز تشكيل المطلعين للشبكات الاجتماعية المدنية المحلية .

فبعض المجتمعات ذات الدخل المنخفض ، باستخدام تقنيات الاتصالات الحديثة ، وسعت منظورها وبدأت تعيد تكوين نفسها على أنها شبكات متداخلة ، وأحياناً عبر وطنية ، تشترك في المعلومات والموارد المادية والتضامن مع العالم الخارجي . هذه التطورات إشارة جديدة لفرص المجتمع المدني لإشراك الحكومة والقطاع الخاص في أشكال جديدة للتعاون في

"بناء القدرات" التي تمكن الفقراء من المشاركة بصيغة الشركاء . تقدم أنشطة التحالف في مومباي ، الهند ، مثلاً عملياً على ذلك كشكل من أشكال الدعوة السياسية .

سعياً لتحسين بيئة العيش بالنسبة لفقراء الحضر ، يستخدم التحالف "سياسات الصبر" . ينطوي هذا على استراتيجية التوافق والتفاوض والضغط على المدى الطويل بدلاً من المواجهة أو تهديدات بالانتقام السياسي . هذه "السياسة الواقعية" تقوم على وجهة نظر "السياسة بدون" حفلات' . لا ينظر التحالف إلى الفقراء كبنك تصويت لأي حزب أو مرشح حزب سياسي لكنه يسعى إلى تطوير الانتماءات السياسية مع مختلف المستويات الوطنية و البيروقراطية الحكومية المحلية المسؤولة عن شؤون الإسكان والبنية التحتية . كذلك يحافظ على علاقة عمل مع الشرطة و مع ذراع العالم السفلي الذي يشارك في تأجير العقارات السكنية وأسواق الإسكان . التحالف يرفض "نموذج المشروع" للتغيير الحضري لصالح بناء القدرات على المدى الطويل ، نهج مصمم لتمكين الفقراء من "امتلاك" أكبر قدر ممكن من خبرة ما هو ضروري لهم للمطالبة بحقوقهم الأساسية في الإسكان الحضري .

عمل التحالف في مومباي قد يقع أيضاً في السياق الأوسع لظهور شبكات الدعوة عبر الوطنية وتدويل القاعدة الشعبية لمنظمات المجتمع المحلي التي تمثل ، بالنسبة للبعض ، "العولمة من الأسفل" . التحالف عضو نشط في Slum / Shack Dwellers International (SDI) ، وهي شبكة عبر وطنية مع الاتحادات في أربعة عشر دولة معنية بالتعلم المتبادل من خلال تقاسم الخبرة . تساعد مثل هذه الشبكات العابرة للحدود المجتمعات المحلية في "التفكير محلياً و العمل على الصعيد العالمي" من خلال نشر المعلومات واستدعاء المعايير العالمية التي تساعد على بناء تحالفات جديدة ، ومن خلال إسقاط الصراعات المحلية في ساحات أوسع لخلق المزيد من الرفعة المحلية . بشكل أساسي ، يجب على المنظمات المحلية أن تسبق العمل العالمي ويجب أن تستمر لتحقيق أهدافها .

إن الفكر السياسي وموقف الحكومة هما العاملان المحددان الرئيسيان للنجاح في مبادرات تحسين الظروف المعيشية لفقراء الحضر في دول العالم الثالث . يمكن للحكومات أن تدعم مطالب الفقراء أو تتلاعب بها أو ترفضها أو تهملها . يجب أن تسعى استراتيجيات تحسين نوعية حياة الجماهير الحضرية في العالم الثالث لإعادة بناء العلاقة بين المنبذين والدولة من خلال تعزيز الديمقراطية التشاركية والحوار الهادف وصنع القرار اللامركزي . كما أنه من الضروري اعتماد نهج متعدد القطاعات طويل الأمد لحل مشكلات الفقر الحضري . كأمثلة على "التمكين" (في Jardin Celeste) و "الإدارة الذاتية" (في مشروع Orangi) تشير إلى الفرد و التصميم الجماعي الذي يلعب دوراً مهماً في تلبية الاحتياجات الأساسية ، مع أو بدون دعم الحكومة . ومع ذلك ، في ضوء موقف الفقراء المحرومين ، من أجل تحقيق التنمية المستدامة على المدى الطويل ، فالدعم المستمر من المنظمات غير الحكومية أو الحكومة مطلوباً على الأقل إلى حد حيث يمكن للأنشطة المجتمعية أن تصبح مكتفية ذاتياً .